S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/375
24 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن

**رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة**
**من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن**

أتشرف بأن أحيل طيه الرسالة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦، التي وردت إلي من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وأرجو منكم توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إليها.

(توقيع) بطرس بطرس غالي



280596 240596 96-13083

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٢ ايار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أرفق طيا التقرير السادس عن عمليات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. وأرجو منكم التفضل بإتاحة هذا التقرير لأعضاء مجلس الأمن.

لقد دخلنا الآن مرحلة جديدة في مهمة قوة التنفيذ، في أعقاب مرور ١٢٠ يوما على بداية العمليات (١٨ نيسان/أبريل)، وستواصل قوة التنفيذ التركيز على صون بيئة آمنة يمكن أن تضطلع في كنفها المنظمات الأخرى بالجوانب المدنية من اتفاق السلام (انظر S/1995/999). وإني وإن بت قلقا لوجود عدد من مسائل الامتثال العالقة، لا زلت ألمس رغبة لدى جميع الأطراف في التعاون مع قوة التنفيذ وتنفيذ المرفق العسكري لاتفاق السلام.

وقد زرت مؤخرا بانيا لوكا لتفقد إحدى فرق قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. وخلال تلك الزيارة، تمكنت من الاجتماع أيضا بالقيادة السياسية المحلية والإعراب عن الدعم لأولئك الذين يسعون إلى تنفيذ اتفاق السلام ورؤيته المتمثلة في بلد وحيد متعدد القوميات، وكيانين متعايشين سلميا وانتخابات حرة ونزيهة. وعلاوة على ذلك، زرت بلغراد وسعيت لدى الرئيس ميلوسيفيتش إلى إبراز الأهمية القصوى لمواصلة الأطراف الامتثال لأحكام اتفاق السلام، بما فيها تلك الأحكام المتعلقة بمجرمي الحرب الذين صدرت في حقهم عريضة اتهام. ولئن كانت قوة التنفيذ ستقوم بدورها في الميدان، فإنه من الأساسي أيضا أن يقوم المجتمع الدولي بدوره بممارسة أقصى الضغوط السياسية على الأطراف لضمان أن يعملوا على خلق ظروف مواتية لاستتباب السلام.

وإني لأرحب ترحيبا حارا بالتعاون الوثيق بين قوة التنفيذ ومكتب الممثل السامي وشتى وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان. فهي تضطلع جميعا بدور حاسم في تنفيذ اتفاق السلام.

(توقيع) خافيير سولانا

## تذييل

## التقرير السادس الموجه إلى مجلس الأمن عن عمليات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات

### عمليات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات

١ - تتألف قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات من حوالي ٢٠٠ ٥٤ من الأفراد المنتشرين في البوسنة والهرسك وكرواتيا، من جميع دول منظمة حلف شمال الأطلسي ومن ١٦ بلدا مساهما بقوات غير تابع للحلف. وتوجد عروض من أربعة بلدان أخرى غير تابعة للحلف تنتظر الرد. ولا يزال العتاد الجوي لقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات يمكنها من كفالة أمن المجال الجوي، ومن دعم قواتها الأرضية والدفاع عنها وتوفير الدعم للوكالات المدنية في حدود الإمكانيات التي تسمح بها مهمتها ومن رصد الامتثال. ولا يزال عتادها البحري أيضا منشورا لدعم القوة.

٢ - ودخلت الآن قـــوة التنفيذ مرحلـــة جديدة من عملية "المسعى المشترك" بعد مرور ١٢٠ يوما (١٨ نيسان/أبريل) على بدء تنفيذ المرفق العسكري لاتفاق السلام (انظر S/1995/999). ولتوفير بيئة آمنة ومستقرة ستصبح فيها الجوانب المدنية من اتفاق السلام ذات أهمية متزايدة، تتولى قوة التنفيذ مهمتها الأولية المتمثلة في تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق السلام برصد امتثال الأطراف لالتزاماتهم بموجب المرفق ١ ألف، وبضمانه عند الاقتضاء. وما برحت قوة التنفيذ تركز، خلال هذه الفترة، على التسريح وتجميع منظومات الدفاع الجوي، والأسلحة الثقيلة والقوات من جميع الأطراف. ولا تزال تصون بيئة آمنة بقيامها بأعمال الدورية والمراقبة بغية توفير حرية التنقل عموما لقوة التنفيذ والوكالات المدنية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن السكان المدنيين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون، وبخاصة في المناطق التي يتوقع أن تقوم فيها قلاقل مدنية محتملة. وقد اضُطلع بالمراقبة البرية والجوية لخط الحدود الفاصل بين الكيانات ومنطقة الفصل كما تواصل تدمير الملاجئ المحصنة ورصد عمليات إزالة الألغام. وواصلت قوة التنفيذ أيضا تقديم المساعدة لعدد من المنظمات المدنية، حسبما تقتضيه الحالة، مما يتوفر لها من موارد ودون المساس بمهمتها الأساسية.

٣ - وتصون قوة التنفيذ قدراتها الكبيرة وقواعد الاشتباك المعمول بها. وهذه مسائل أساسية تمكنها من الدفاع عن نفسها بفعالية، وإظهار تصميمها على القيام بمهمتها وتوفير الأمن في المنطقة للجهات الأخرى المشاركة في تنفيذ اتفاق السلام. ورغم أن أفراد قوة التنفيذ شهدوا في الأسابيع الأخيرة بعض التوترات فيما بين الكيانات، فإن أكبر خطر يواجه قوة التنفيذ وغيرها يظل هو العدد الكبير جدا من الألغام المتناثرة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، بما فيها بعض الألغام التي نصبها مؤخرا السكان المدنيون لحماية ممتلكاتهم. وللأسف لا تزال الحوادث تتسبب في إصابات في صفوف أفراد قوة التنفيذ والسكان المحليين.

٤ - وفي الوقت الذي تستعد فيه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية للعمليات في سلافونيا الشرقية، قامت الإدارة الانتقالية وقوة التنفيذ بوضع ترتيبات لتوفير دعم جوي وثيق.

تعاون الأطراف وامتثالهم

٥ - ستواصل قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات تنفيذ مهمتها بشكل غير متحيز. وستتواصل بعد مرور ١٢٠ يوما على بدء التنفيذ (١٨ نيسان/أبريل) عملية سحب جميع الأطراف للقوات ومنظومات الأسلحة إلى مواقع التجميع، وفقا للمرفق ١ ألف من اتفاق السلام، غير أن هذه العملية تعرقلت بسبب بعض الثغرات التنظيمية. ويمكن تقييم الحالة كما يلي:

- لا يزال وقف إطلاق النار قائما ولا تزال الأطراف ممتثلة عموما لوقف العمليات العدائية؛

- ورغم حدوث زيادة في عدد المدنيين المسلحين الذين احتجزتهم قوة التنفيذ في منطقة الفصل، واستمرار بناء ملاجئ محصنة وإقامة نقاط غير مشروعة للمراقبة في آن واحد، فإن جميع الأطراف احترمت عموما منطقة الفصل وخط الحدود الفاصل بين الكيانات. غير أنه ما فتئ يحدث عدد من القلاقل المدنية المبلغ عنها في نقاط العبور، عندما يحاول المشردون زيارة الأسر أو القبور أو بيوت سابقة. وتسببت بعض الحوادث في وفيات. ومن جهة أخرى، جرت عدة عمليات عبور لخط الحدود الفاصل بين الكيانات دون وقوع حادث وفي مناسبات عديدة بُدد التوتر بفعالية بعمل مشترك بين قوة التنفيذ والوكالات المدنية. واتفقت مؤخرا قوة التنفيذ ومكتب الممثل السامي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفرقة الشرطة الدولية على سياسة مشتركة للتقليل من مخاطر القلاقل الناجمة عن الزيارات عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانات والتي تهدد السلم والنظام العام. غير أن هذه المخاطر تظل تتمثل في حوادث إضافية من هذا القبيل في الأسابيع القادمة. ويظل دور الشرطة المحلية أساسيا في هذا الصدد؛

- ولا تزال جميع الأطراف تنقل أسلحتها الثقيلة وقواتها إلى مناطق التجميع المتفق عليها وتسرح القوات حسب الشروط المحددة لليوم ١٢٠ بعد بداية العمليات (١٨ نيسان/أبريل). ومن المقدر أن أغلبية الأسلحة الثقيلة وأسلحة الدفاع الجوي المعلن عنها قد وضعت فعلا في مواقع التجميع، غير أن التجربة أثبتت أن ثمة فروقا كبيرة بين عدد الأسلحة المعلن عنها والعدد الفعلي للأسلحة، وهذا ما يعزى إما إلى الخدعة أو إلى عدم فعالية الأفراد والاتصالات. وسيفضي اكتشاف أسلحة للدفاع الجوي غير معلن عنها إلى قيام قوة التنفيذ بمصادرتها وتدميرها، عند قيامها بمهمة التحقق. وتواصل قوة التنفيذ رصد نقل الأسلحة الثقيلة إلى مواقع التجميع. وتنقل إلى مواقع التجميع المتفق عليها الأسلحة الثقيلة غير

المعلن عنها والتي اكتشفتها قوة التنفيذ أو تلك الأسلحة التـــي خزنت في مواقع تجميع لم توافق عليها قوة التنفيذ؛

- أما الحالة المتعلقة بالنطاق الحقيقي لتسريح القوات فتوحي بأن أيا من الأطراف لم يمتثل امتثالا تاما للشروط المحددة لليوم ١٢٠ من بدء العمليات (١٨ نيسان/أبريل). ففي حين توجد أدلة مستمرة تفيد بتواصل عملية التسريح، ظلت هذه العملية محدودة بضرورة الموافقة على مواقع التجميع وبالقدرات التنظيمية والسوقية للأطراف. ويظل انعدام عمل بديل وملائم للأفراد المسرحين شاغلا ناشئا عن هذا التسريح؛

- وحصل انخفاض كبير في وجود قوات أجنبية في البوسنة والهرسك. ونعتقد أنه لا يزال ثمة أفراد معزولون موجودون فعليا في البوسنة والهرسك ولا تزال قوة التنفيذ ترصد الحالة.

- وجرى الإفراج عن المزيد من الأسرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن لجنة الصليب الأحمر الدولية أكدت أن جميع الأطراف لا تزال تحتفظ بعدد من الأسرى. ولم تـُقدم للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، إلا ملفات القلة القليلة لإجراء تحقيق عند الإقتضاء باعتبارهم مجرمي حرب.

٦ - وتعمل اللجنة العسكرية المشتركة وهيكلها الداعم المتمثل في اللجان العسكرية بفعالية. واجتمعت اللجنة الفرعية المعنية بخط الحدود الفاصل بين الكيانات في ٨ أيار/مايو وأحرزت بعض التقدم في تعديل الحدود بين الكيانات، ستوضع لها خرائط منقحة. غير أن الخلافات لا تزال قائمة بشأن مناطق بوسافينا ودوبرينيا وجنوب الهرسك ووايتشي.

٧ - وفي ٢٩ نيسان/ابريل، أصدر مجلس شمال الأطلسي، في أعقاب اجتماع له مع المساهمين في قوة التنفيذ غير التابعين للحلف، بيانا يحث فيه جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتهم، بموجب اتفاق السلام والتعاون مع قوة التنفيذ تعاونا تاما.

التعاون مع الممثل السامي والمنظمات الدولية

٨ - لا تزال الجوانب المدنية في اتفاق السلام تمثل عنصرا أساسيا في نجاحه وستواصل قوة التنفيذ الاعتماد على التعاون الجيد الذي قام حتى الآن مع مكتب الممثل السامي وشتى الوكالات المدنية العديدة. ولا يزال يقدم الكثير من الدعم لهذه الوكالات المدنية بالقدر الذي تسمح به مهمتها الرئيسية وما يتاح لها من موارد.

٩ - وتشارك قوة التنفيذ حاليا في ما يزيد على ٣٠٠ مشروع مدني، بما فيها ترميم وبناء الطرق والسكك الحديدية والجسور وإعادة بناء المدارس والمستشفيات والمرافق العامة. وتعمل بفعالية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تخطيطها لإعادة توطين اللاجئين والمشردين؛ ومع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات الحد من الأسلحة وتدابير بناء الثقة وتوفير الدعم الملائم للانتخابات؛ ومع فرقة الشرطة الدولية في مهمتها المتثملة في إرساء القانون والنظام. ولا تزال قوة التنفيذ تقدم دعما أمنيا وسوقيا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلا عن المراقبة الجوية لمواقع القبور الجماعية التي ما فتئت المحكمة تولي لها مركزا أوليا.

- - - - -